اى او حوى امكانا خاصا فالموصوف محذوف وخفف الصاد للوزن **فهو اذن** اى حين اشتماله على ما ذكر **مركب**
مسمى بذلك لدلالته على جهتين فى الثبوت والنفى كقولنا فى المشروطة الخاصة مثلا كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا لا دايما فصدر هذه القضية دل على جهة نسبة ثبوت محمولها لموضوعها جهة للمشروطة
العامة وعجزها وهو قولنا لا دايما دل على نفى محمولها عن موضوعها وان جهة نسبة هذا النفى اطلاق لان
مقابل الدوام اطلاق ويوخذ منه ان ذلك الوصف الذى اوجب ثبوت المحمول للموضوع ليس بلازم بل لا بد من
ان يفارقه وعند مفارقته لا بد من ان ينتفى المحمول عن الموضوع على سبيل الاطلاق فقولنا لا دايما فى هذه القضية
فى قوة قضية قايلة لا شى من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام وبهذا تعرف ان كل قضية مركبة ففيها
قضيتان مختلفتان فى الكيف والجهة متفقتان فى الكم الا الممكنة الخاصة ففيها قضيتان مختلفتان فى الكيف خاصة
متفقتان فى الكم والجهة ومثلها فى ذلك الوجودية اللادايمة **وبسيطين لذاك** اى عن ما تقدم **خلى** وفى كلامه استعمال
من فى غير العاقل والحاصل ان القضايا الخمسة عشر سبع منها مركبات وثمانية بسايط ويظهر نفع ذلك فى التناقض والعكس
المتقدمين **وذا** اى ما تقدم من الجهات **بحملية قد خص** وقد شرع فى بيان جهات القضايا الشرطيات متصلة او منفصلة فقال
ثم حذف جهات **موجهات قضايا الشرط** اى المشتملة عليه **وابتهل** اى اخلص فى تحصيل ذلك وجهة المتصلة اللفظ الدال على كيفية
تعلق تاليها بمقدمها من اللزوم او الاتفاق وللمنفصلة اللفظ الدال على كيفية عنادها من كونه عقليا او اتفاقيا **فقل لزوما لذات**
الاتصال التى اى اذا اردت معرفة ذلك فقل اى لزوما اى هذا اللفظ للقضية صاحبة الاتصال اى المنفصلة **كذا اتفاقا** اى لفظ
اتفاقا مثل لزوما فى اتيان كل منهما جهة نحو كلما كان الشى انسانا كان حيوانا لزوما او كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق اتفاقا
ولذات الفصل بالملي عقلا لها اى القضية المنفصلة اتى لها لفظ عقلا وقوله بالملي مفترض تكملة للبيت **او عناد الحقيقة**
متعلق بمنسوبا الواقع حالا من عنادا بان تقول عنادا حقيقيا **ولفظ اتفاق** اى واتى لها لفظ اتفاقا نحو العدد اما زوج
واما فرد عقلا وان شئت قلت او عنادا حقيقيا والاسود اللاكاتب اما ان يكون اسود واما ان يكون كاتبا اتفاقا واما دايما
المذكور فى المنفصلات كقولنا دايما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا فليس بجهة كما توهم بل هو مسور يدل على تعميم الازمنة
فى الشرطية بمنزلة افراد الموضوع فى الحملية فلا يكون اللفظ الواحد سورا وجهة **تنبيه** نقيض الشرطية الكلية الجزئية المخالفة لها
فى الكيف الموافقة لها فى الجنس اى فى الاتصال والانفصال والنوع اى فى اللزوم والعناد والاتفاق وبالعكس فنقيض اللزومية
الموجبة الجزئية والاتفاقية الكلية الجزئية وهكذا فنقيض المثال المتقدم وهو قولنا كلما كان الشى انسانا كان حيوانا لزوما ليس
كلما كان الشى انسانا كان حيوانا لزوما وعلى هذا فقس وعكس الشرطية المتصلة اللزومية كعكس الحملية واما الاتفاقية والمنفصلة فلا
عكس لهما لما هو ظاهر والنسبة بين اللزومية والاتفاقية والمنفصلة فلا عكس التباين وكذا بين العقلية والاتفاقية **هذا**
بلا وجل اى خوف يعنى انك لا تخف من قول الناس ان فى الموجهات صعوبة فبسبب ذلك تتكاسل عنها بل ينبغى لك تحصيلها وما فرغ
من الموجهات مع توضيح شرع يشير الى المحرفات لزيادة الفايدة فقال **وهو سوروا لقضايا الاقتران بموضوع الى الكل** متعلق **منسوبا**
الواقع حالا من الموضوع **وانجلى** اى لم يقترن بالموضوع الكلى بان اقترن بالموضوع الجزئى فقط او المحمول مطلقا **فسم هذا** اى ما ذكر
انحرافا لان فيه عدولا عن ما كان يستحقه السور وتوضيح ذلك ان يقال ان السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الافراد وكان
المقصود من القضية الحملية ان يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد او متحد الا ان يحكم بافراد المحمول على الموضوع
وجب فيه ان يدخل على ما له افراد يصلح ان تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلى فاذا دخل على ما لا افراد له اصلا وهو الجزئى موضوعا
كان او محمولا فقد انحرف عن موضوعه اللايق به ووجب ان تسمى القضية منحرفة وعدد القضايا التى يتصور فيها ذلك مائة واثنى
عشرة قضية لان القضية المنحرفة من حيث هى اى بقطع النظر عن كونها حقيقية وخارجية وذهنية وموجهة بانواعها والا
فتزيد باضعاف بكل الحسنا دون استقاتها والاحاجة اليها ان دخل السور على محمولها فقد يكون المحمول كليا او جزئيا والسور ايضا اما كلى
او جزئى فهذه اربعة احوال فى المحمول والموضوع مع كل منها اما كلى او جزئى ومع كل منهما اما مسور بالسور الكلى او الجزئى او مهمل من السور فهذه
ستة اقسام فى الموضوع تضرب فى احوال المحمول الاربع يخرج اربعة وعشرون ثم الطرفان فى جميعها اما ان يقترنا معا بحرف السلب اولا
يقترنا او يقترن الموضوع فقط والمحمول فقط فهذه اربع حالات تضرب فى الاربعة والعشرين بستة وتسعين وهذا ما اقتصر
عليه صاحب المجمل وغيره فاربعة وعشرون منها فى حمل الجزئى على بيان الجزئى نحو كل زيد كل عمرو وبعض زيد كل عمرو وزيد كل عمرو وكل
زيد بعض عمرو وبعض زيد بعض عمرو وزيد بعض عمرو فهذه ستة فى الايجاب فاذا دخلت حرف السلب عليها صارت اربعة وعشرين
لان اما يدخل على الطرفين معا او الموضوع فقط او المحمول فقط واربعة وعشرون منها فى حمل الكلى على الكلى نحو كل انسان كل حيوان بعض
الانسان كل حيوان الانسان كل حيوان كل انسان بعض حيوان بعض الانسان بعض حيوان فهذه ستة فى حالة الايجاب فاذا دخلت
عليها حرف السلب نظير ما تقدم صارت اربعة وعشرين واربعة وعشرون منها فى حمل الكلى على الجزئى نحو كل زيد كل انسان بعض زيد كل
انسان زيد كل انسان كل زيد بعض انسان بعض زيد بعض انسان زيد بعض انسان فهذه ستة موجبة فاذا سلبت صارت اربعة
وعشرين لما تقدم واربعة وعشرين منها فى حمل الجزئى على الكلى نحو كل انسان كل زيد بعض الانسان بعض زيد

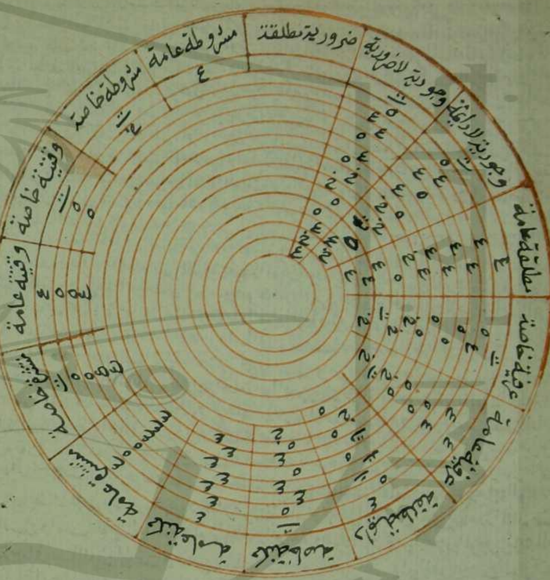

وتم ذا النظم اى المنظوم فى موجهات القضايا الحملية بدليل ما يأتى حالة كونه **غنيا بالبس ذا** اى صاحب **ثقل** اى بل هو
خفيف يسهل حفظه لمن اراده ثم شرع يبين المركب منها والبسيط فقال **وما حوى** من القضايا **لا** **كذا**
اى لا دايما او لا بالضرورة **او خاص** اى